No. 43044

Multilateral

Memorandum of Understanding on Maritime Transport Cooperation in the Arab Mashreq. Damascus, 9 May 2005

Entry into force: *4 September 2006, in accordance with article 17 (2); see article 17 which reads as follows: "This Memorandum of Understanding shall enter into force ninety (90) days after five (5) members of ESCWA have put their definitive signature thereto, or deposited an instrument of ratification, acceptance, approval or accession." (see following page)*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 4 September 2006*

Multilatéral

Mémorandum d'accord sur la coopération dans le domaine des transports maritimes dans le Mashreq arabe. Damas, 9 mai 2005

Entrée en vigueur : *4 septembre 2006, conformément au paragraphe 2 de l'article 17 voir l'article 17 qui se lit comme suit : "1. Le présent Mémorandum d'accord sera mis en vigueur quatre-vingt-dix (90) jours après que cinq (5) membres de la CESAO y auront apposé leur signature définitive ou auront déposé un instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion." (voir la page suivante)*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 4 septembre 2006*

Participant	**Ratification and Definitive signature (s)**			
Jordan	27	Sep	2005	
Lebanon	29	Dec	2005	
Palestine	9	May	2005	s
Saudi Arabia	6	Jun	2006	
Syrian Arab Republic	24	Feb	2006	

Participant	**Ratification et Signature définitive (s)**			
Arabie saoudite	6	juin	2006	
Jordanie	27	sept	2005	
Liban	29	déc	2005	
Palestine	9	mai	2005	s
République arabe syrienne	24	févr	2006	

المادة ١٩
الانسحاب

يجوز لأي من الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم الانسحاب منها بموجب إشعار مكتوب يوجه إلى جهة الإيداع. ويسري هذا الانسحاب بعد (١٢) اثني عشر شهراً من تاريخ إيداع الإشعار، ما لم يعدل الطرف الداخل في مذكرة التفاهم عنه قبل انقضاء تلك الفترة.

المادة ٢٠
الانتهاء

ينتهي سريان مفعول مذكرة التفاهم إذا أصبح عدد الأطراف الداخلة فيها أقل من (٥) خمسة خلال أية فترة مدتها (١٢) اثنا عشر شهراً متتالية.

المادة ٢١
حدود تطبيق المذكرة

١ - لا يمنع أي نص وارد في مذكرة التفاهم أي طرف داخل في مذكرة التفاهم من اتخاذ أي إجراء يعتبره ضرورياً لأمنه الداخلي أو الخارجي ولمصالحه.

٢ - يتطلب ذلك الإجراء، الذي يفترض أن يكون مؤقتاً، الإبلاغ عنه لدى جهة الإيداع فور اتخاذه، وكذلك إطلاعها على طبيعة ذلك الإجراء.

٣ - لا تمنع مذكرة التفاهم الأطراف الداخلة فيها من عقد اتفاقات أو معاهدات مشتركة في مجال النقل البحري والموانئ والمرافئ مع الاسترشاد بأسس مذكرة التفاهم وأهدافها ما أمكن ذلك.

المادة ٢٢
جهة الإيداع

الأمين العام للأمم المتحدة هو جهة إيداع مذكرة التفاهم.

إثباتاً لما تقدّم، وقع المذكورون أدناه بصفتهم المفوضين الرسميين لذلك.

حررت مذكرة التفاهم في دمشق في اليوم التاسع من أيار/مايو ٢٠٠٥ على النسخ الأصلية باللغتين العربية والإنكليزية.

المادة ١٧
الدخول حيز التنفيذ

١ - تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ بعد (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ قيام (٥) خمسة أعضاء في الإسكوا إما بالتوقيع النهائي عليها، أو بإيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

٢ - بالنسبة إلى كل عضو في الإسكوا، يقوم بالتوقيع النهائي على مذكرة التفاهم أو بإيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بعد التاريخ الذي قام فيه (٥) خمسة أعضاء في الإسكوا بالتوقيع النهائي عليها أو إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ بعد مرور (٩٠) تسعين يوماً على تاريخ قيامه بالتوقيع النهائي أو تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. وبالنسبة إلى كل دولة غير عضو في الإسكوا تقوم بإيداع صك الانضمام، تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ بعد مرور (٩٠) تسعين يوماً على تاريخ إيداعها ذلك الصك.

المادة ١٨
التعديلات

١ - بعد دخول مذكرة التفاهم حيز التنفيذ، يجوز لأي طرف داخل فيها أن يقترح تعديلات عليها.

٢ - تقدم التعديلات المقترحة على مذكرة التفاهم إلى لجنة النقل في الإسكوا.

٣ - تقر التعديلات إذا حصلت على موافقة ثلثي الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم الحاضرة في اجتماع يعقد لهذا الغرض، متضمنة الأطراف المعنية مباشرة بالتعديل المقترح.

٤ - تتولى لجنة النقل في الإسكوا إبلاغ جهة الإيداع بالتعديلات المقرة وفقاً للفقرة ٣ من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز (٤٥) خمسة وأربعين يوماً، تلي تاريخ إقرار تلك التعديلات.

٥ - تبلِّغ جهة الإيداع التعديلات المقرة إلى كل الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم، وتصبح هذه التعديلات سارية المفعول على كل الأطراف بعد (٣) ثلاثة أشهر من إبلاغها، إلا إذا استلمت جهة الإيداع اعتراضات من أكثر من ثلث الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم خلال (٣) ثلاثة أشهر تلي تاريخ الإبلاغ عن تلك التعديلات.

٦ - لا يجوز إجراء أي تعديلات على مذكرة التفاهم خلال الفترة المحددة في المادة ١٩، إذا أصبح عدد الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم أقل من (٥) خمسة، عقب انسحاب أحد الأطراف.

المادة ١٥
آليات التنفيذ

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على أن تتولى لجنة النقل في الإسكوا متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم وتفعيلها.

المادة ١٦
التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام

١ - يُفتح باب التوقيع على مذكرة التفاهم في دمشق خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ثم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ - يصبح الأعضاء المشار إليهم في الفقرة ١ من هذه المادة أطرافاً داخلة في مذكرة التفاهم بإحدى الطرق التالية:

(أ) التوقيع النهائي الذي لا يحتاج إلى تصديق أو قبول أو موافقة؛

(ب) التوقيع الذي يحتاج إلى تصديق أو قبول أو موافقة يعقبه التصديق أو القبول أو الموافقة؛

(ج) الانضمام.

٣ - يصبح التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ساري المفعول بعد إيداع الصك المطلوب لدى جهة الإيداع.

٤ - يمكن للدول غير الأعضاء في الإسكوا أن تصبح أطرافاً داخلة في مذكرة التفاهم عن طريق إيداع صك الانضمام لدى جهة الإيداع إذا حصلت على موافقة جميع الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم الأعضاء في الإسكوا. وتوزع الأمانة التنفيذية للإسكوا طلبات انضمام البلدان غير الأعضاء في الإسكوا على أعضاء الإسكوا الأطراف في مذكرة التفاهم للحصول على موافقتهم. وما إن تصل إشعارات الموافقة على هذه الطلبات من جميع أعضاء الإسكوا الأطراف في مذكرة التفاهم، يعتبر الطلب موافقاً عليه، وتبلغ الأمانة التنفيذية جهة الإيداع بهذه الموافقة.

المادة ١٠

الحماية والتعويض البحري

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على حث شركات الملاحة الوطنية على التنسيق فيما بينها في مجال التأمين على البضائع والسفن مع نوادي الحماية والتعويض البحري، بغرض تحقيق مزايا نسبية من هذا التعاون، والنظر في الانضمام إلى نادي الحماية والتعويض البحري التابع للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر لتأمين سفن الشركات التابعة للأطراف في المذكرة.

المادة ١١

التأمين البحري

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على تشجيع التعامل مع الشركات الوطنية للتأمين البحري.

المادة ١٢

تصنيف السفن

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على العمل لتفعيل الهيئة العربية لتصنيف السفن ودعوة الدول غير المنضمة إلى اتفاقية إنشاء الهيئة للانضمام إليها.

المادة ١٣

النقل الدولي المتعدد الوسائط

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على الدعوة إلى تطبيق النقل الدولي المتعدد الوسائط في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي ووفقاً للإجراءات والصكوك المعترف بها دولياً بشأن عمليات هذا النمط، والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

المادة ١٤

التشريعات والإجراءات

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على تطوير التشريعات البحرية السارية، بحيث تحقق أهداف تطوير النقل البحري والموانئ وتتماشى مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية المعنية.

المادة ٨

السلامة والأمن البحري وحماية البيئة البحرية

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على:

(أ) الالتزام بالقوانين والمعايير الإقليمية والدولية الخاصة بالسلامة البحرية؛

(ب) الالتزام بالقوانين والمعايير الإقليمية والدولية الخاصة بأمن الموانئ والسفن؛

(ج) الالتزام بالقوانين والمعايير الإقليمية والدولية الخاصة بمنع التلوث البحري والوقاية منه ومكافحته، وحماية البيئة البحرية؛

(د) التعاون بين الأطراف في المذكرة في المجالات المشار إليها آنفاً؛

(هـ) تبادل المعلومات، باستخدام نظم التبادل الإلكتروني، بخصوص إجراءات أمن الموانئ والسفن في هذا المجال؛

(و) تبادل المعلومات، باستخدام نظم التبادل الإلكتروني، بخصوص خطط التدخل العاجل لمكافحة التلوث البحري داخل الموانئ؛

(ز) إجراء تمارين مشتركة دورية ومنتظمة في مجال مكافحة التلوث البحري؛

(ح) التنسيق والتعاون في مجال مكافحة التلوث البحري؛

(ط) إنشاء ودعم مراكز التعليم والتدريب في مجال السلامة والأمن البحريين والبيئة.

المادة ٩

المؤتمرات الإقليمية والدولية

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على:

(أ) التنسيق بهدف التوصل إلى مواقف موحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(ب) المشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية المعنية بالنقل البحري والموانئ، وذلك للمساهمة في وضع السياسات والتشريعات الإقليمية والدولية للنقل البحري والموانئ، حرصاً على حقوق ومستقبل قطاع النقل البحري والموانئ.

(ب) إنشاء مراكز مراقبة في الموانئ مع توحيد الإجراءات المتبعة فيها وتزويدها بمراقبين ومفتشين متخصصين وذوي خبرة، بما يتفق مع قواعد الاتفاقيات الدولية النافذة في هذا المجال.

المادة ٧
العمالة البحرية والتعليم والتدريب

تراعي الأطراف الداخلة في المذكرة ما يلي:

(أ) الالتزام بالقوانين والمعايير الإقليمية والدولية الخاصة بالعمالة البحرية وظروف المعيشة والعمل على ظهر السفن، والتعليم والتدريب والتأهيل البحري؛

(ب) الانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعمالة البحرية والتعليم والتدريب والتأهيل، وخاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية؛

(ج) الاستعانة بالعمالة البحرية من مواطنيها على الأساطيل الوطنية، شرط استيفاء المؤهلات المطلوبة وفقاً للمعاهدات الدولية النافذة، وإعطاء الأولوية للعمالة الوطنية بتطبيق نظام لتبادل العمالة البحرية؛

(د) توفير فرص التدريب العملي البحري على سفن الأطراف في المذكرة، وذلك للطلبة المتدربين والضباط والمهندسين البحريين من مواطني الأطراف الداخلة في المذكرة، وخاصة تلك التي لا تمتلك سفناً لتأدية الخدمة البحرية عليها؛

(هـ) إنشاء ودعم مراكز ومؤسسات التعليم والبحوث والتدريب والمعلومات في قطاع النقل البحري وذلك تحقيقاً لما يلي:

(١) إنشاء بنك معلومات بحري لتخزين المعلومات وتبادلها بين الأطراف في المذكرة بواسطة نظم التبادل الإلكتروني للبيانات؛

(٢) وضع وتطوير مناهج ونظم للتدريب البحري، وتنسيق برامج التدريب، وتبادل الخبرات في مجال التدريب بين الأطراف في المذكرة.

(هـ) رفع مستويات الأداء والكفاءة في الموانئ والمرافئ البحرية وزيادة قدراتها التنافسية؛

(و) تنويع أنشطة الموانئ والمرافئ البحرية، بحيث تشمل على سبيل المثال لا الحصر، المجالات الصناعية والتجارية واللوجستية وخدمات التوزيع الإقليمي والدولي؛

(ز) تبادل المعلومات باستخدام نظم التبادل الإلكتروني للبيانات حول خطوط الملاحة والسفن العاملة بين الموانئ والمرافئ، والطاقات المتاحة للأساطيل الوطنية، تحقيقاً للتنسيق والتكامل؛

(ح) إعداد الدراسات الدورية والخطط الاستراتيجية لتنمية وتطوير الموانئ والمرافئ.

المادة ٥

النقل الساحلي بين موانئ الأطراف الداخلة في المذكرة

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على تطوير النقل الساحلي بين موانئها بهدف زيادة حجم التبادل التجاري البيني، وذلك عبر الطرق التالية:

(أ) تشجيع حركة النقل الساحلي بين الموانئ والمرافئ، وتقديم التسهيلات والدعم لشركات النقل الساحلي الوطنية؛

(ب) إتاحة خدمات النقل الساحلي، وتطويره وتجهيزه بالإمكانات والتسهيلات المناسبة؛

(ج) تسهيل استقبال سفن ومراكب النقل الساحلي وتقديم الخدمات والتسهيلات المناسبة لها في الموانئ والمرافئ؛

(د) تبسيط وتسهيل إجراءات الموانئ والجمارك وسائر الإجراءات لسفن وبضائع النقل الساحلي في الموانئ والمرافئ.

المادة ٦

رقابة الدولة على السفن في الموانئ البحرية

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على:

(أ) العمل على تطبيق نظام رقابة الدولة على السفن في موانئها البحرية، مع التعاون في مجال التبادل الإلكتروني للبيانات المتعلقة بشهادات ومستندات تلك السفن؛

(ج) تشجيع دخول شركات الملاحة الوطنية التابعة للأطراف الداخلة في المذكرة في اتفاقات مشتركة وتحالفات وعمليات دمج فيما بينها، وتشجيع حرية تقديم خدمات نقل شاملة وفعالة، ومن ضمنها خدمات النقل الدولي المتعدد الوسائط؛

(د) تشجيع العمل على نقل البضائع على الأساطيل الوطنية كلما كان ذلك ممكناً، على أن يشمل ذلك العمليات التجارية المنبثقة من المساعدات الحكومية والاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، مع التشديد على كفاءة الخدمات وقدرتها التنافسية؛

(هـ) التنسيق والتكامل بين الأساطيل الوطنية للأطراف الداخلة في المذكرة في مجال نقل البضائع وتبادل الفراغات والمشاركة في الخدمات لتحقيق الاستخدام الأفضل للأساطيل، وتشجيع إقامة شبكات تسويق مشتركة لخدمات النقل البحري على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك عن طريق تفعيل دور الاتحادات المتخصصة القائمة مثل الاتحاد العربي للناقلين البحريين والاتحادات التي ستنشأ في المستقبل؛

(و) توحيد وتنسيق الجهود في متابعة أحدث التطورات في قطاع النقل البحري وتطبيق الشروط والمعايير البحرية الدولية؛

(ز) تعزيز التعاون في مجال بناء السفن وصيانتها وإصلاحها.

المادة ٤
الموانئ والمرافئ البحرية

اتفقت الأطراف الداخلة في المذكرة على:

(أ) تبسيط ومواءمة القوانين واللوائح والإجراءات التي ترعى عمليات الموانئ والمرافئ البحرية، ومن ضمنها الإجراءات الجمركية والصحية والإدارية، وذلك لتقصير مدة بقاء السفن في موانئها تماشياً مع اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية وتعديلاتها؛

(ب) تطوير وتحديث الهياكل المؤسسية لإدارة الموانئ والمرافئ البحرية تحقيقاً لزيادة الكفاءة؛

(ج) مواءمة هياكل التعريفات والرسوم والأجور والنظم الإحصائية للنقل البحري والموانئ؛

(د) توطيد التعاون بين الأطراف في المذكرة في مجال تبادل الخبرات في إدارة الموانئ والمرافئ البحرية وعملياتها؛

٢ - تراعي الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم الأهداف التالية للتعاون في مجال النقل البحري:

(أ) تحديد وتنفيذ سياسات ملاحية متوائمة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة للأساطيل البحرية التجارية، وتوطيد التعاون بين الأطراف في المذكرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ومع سائر الأقاليم والمناطق؛

(ب) عقد مشاورات منتظمة تستهدف التوصل إلى مواقف موحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن سياسات النقل البحري، واتخاذ قرارات، واعتماد حلول لمسائل وعقبات محددة في مجال سياسات النقل البحري؛

(ج) مواءمة تطلعات ومواقف الأطراف في المذكرة فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية في مجال النقل البحري التي هي أطراف فيها وتنفيذ تلك الاتفاقات والمعاهدات؛

(د) تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين إدارات النقل البحري أو الإدارات البحرية؛

(هـ) إعداد الدراسات التي تشجع تعزيز التعاون بين الأطراف في مجال النقل البحري وعمليات الموانئ والمرافئ البحرية ومع سائر المناطق؛

(و) العمل على تعزيز دور المؤسسات الوطنية للنقل البحري وتفعيلها، وتشجيع أنشطة مجالس واتحادات الشاحنين، والوكالات الممثلة لها، وخطوط الملاحة الوطنية، وجمعيات واتحادات وهيئات الملاحة الوطنية والعربية، ومعاهد التدريب والبحث العلمي في المجال البحري.

المادة ٣
الأساطيل الوطنية للملاحة البحرية

اتفقت الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم على ما يلي:

(أ) إجراء الدراسات وتبادلها، والمتابعة الدورية لوضع شركات الملاحة الوطنية سعياً إلى تطويرها؛

(ب) تحفيز مؤسسات التمويل في المنطقة وخارجها لدعم الأطراف الداخلة في المذكرة في سياساتها لتحسين الأساطيل الوطنية وتشغيلها وتطويرها، والدعوة إلى إنشاء صندوق متخصص لتمويل شراء وبناء السفن الحديثة بهدف تطوير الأساطيل الوطنية؛

مكان في بلد ما يأخذ متعهد النقل المتعدد الوسائط فيه البضائع في عهدته إلى المكان المحدد للتسليم في بلد آخر[*]".

رقابة الدولة على السفن في الموانئ البحرية

يقصد بها آلية التفتيش والرقابة على السفن الأجنبية التي تزور موانئ المنطقة والمتعارف عليها دولياً بالرقابة من قبل دولة الميناء "Port State Control-PSC".

نادي الحماية والتعويض البحري (Protection and Indemnity Club)

يقصد به النادي الذي يتولى تغطية الأخطار التي تتعرض لها البضائع وملحقات السفن وأطقمها، والخسائر التي يتكبدها الطرف الثالث والتي لا تغطيها شركات التأمين.

تصنيف السفن

يقصد به الإشراف على المستوى الفني ومستوى الجودة من خلال اتباع المبادئ والقواعد العالمية في بناء وتعديل تصاميم السفن، وصيانتها وإصدار الشهادات والتقارير الخاصة بذلك.

المادة ٢
مبادئ وأهداف مذكرة التفاهم

١ - تراعي الأطراف الداخلة في مذكرة التفاهم المبادئ الأساسية التالية للتعاون في مجال النقل البحري:

(أ) العمل على مواءمة سياسات الأطراف في المذكرة وتنسيقها في المجالات المتصلة بالنقل البحري الإقليمي والدولي والموانئ والمرافئ البحرية؛

(ب) جعل أنشطة وخدمات النقل البحري والموانئ والمرافئ البحرية أكثر كفاءة وفاعلية، سعياً إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ترفق بهذه المذكرة خريطة لشبكة الموانئ والمرافئ البحرية والمسارات الملاحية في المشرق العربي على سبيل الاسترشاد فقط ولا تشكل جزءاً من هذه المذكرة).

(*) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مبادئ توجيهية إقليمية بشأن الاتفاقات والاتفاقيات المتعلقة بالنقل، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، E/ESCWA/TRANS/1997/1، ص ٥٢.

وانسجاماً مع القرار ٣٠٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى القمة في دورته السابعة عشرة في الجزائر، بشأن أهمية وضع إطار قانوني للتعاون العربي في مختلف مجالات النقل البحري، بما يحقق أساساً صلباً لاستغلال إمكانات القطاع الملاحي العربي الخاص على النحو التكاملي الأمثل،

اتفقت على ما يلي:

المادة ١

تعاريف

تعرف المصطلحات الواردة ضمن مذكرة التفاهم على النحو التالي:

الأساطيل الوطنية للملاحة البحرية

يقصد بها السفن التابعة لشركات القطاع العام أو القطاع الخاص الوطنية منها والمشتركة مع دول، أو شركات أو أفراد تابعين لدول أخرى، وترفع علم إحدى الأطراف في المذكرة.

الموانئ والمرافئ البحرية

يقصد بها جميع الموانئ والمرافئ التجارية البحرية في المنطقة بغض النظر عن طاقاتها وسعتها والأغراض التجارية التي تختص بها.

النقل الساحلي

يقصد به النقل البحري ما بين موانئ ومرافئ المنطقة، مع مراعاة نظم وتشريعات كل من الأطراف فيما يتعلق بالملاحة الساحلية.

النقل الدولي المتعدد الوسائط

يقصد به ما هو معرف في اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع على أنه [''نقل بضائع بواسطتين مختلفتين على الأقل من وسائط النقل، على أساس عقد نقل متعدد الوسائط، من

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

ديباجة

إن الدول الأطراف في مذكرة التفاهم،

إذ تسترشد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وحدّدت اختصاصاتها، والمعدّل بالقرار ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، الذي عدّل بموجبه إسم اللجنة واختصاصاتها لتشمل البعد الاجتماعي، وبأهداف التعاون المبيّنة في القرارين،

وسعياً منها إلى توطيد علاقات التعاون والتكامل بين دول المشرق العربي الأعضاء في الإسكوا،

وإذ تدرك أن النقل البحري يؤدّي دوراً هاماً في تعزيز التجارة البينية والخارجية ودعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية عموماً،

وإيماناً منها بالحاجة إلى ضمان تطور مطرد للأساطيل البحرية الوطنية في المنطقة وتنمية متوازنة للنقل البحري والموانئ البحرية،

وإذ تأخذ في الاعتبار ما ينسجم ولا يتناقض مع الاتفاقات والقرارات والترتيبات التي سبق واتفقت عليها الأطراف الداخلة في المذكرة في إطار جامعة الدول العربية بشأن التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية في قطاع النقل،

وإذ تؤكد على عدم تعارض مذكرة التفاهم مع الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي انضمت إليها الأطراف في المذكرة،

وتصميماً منها على تعزيز التعاون ومواءمة وتنسيق السياسات في المجالات ذات الأولوية في قطاع النقل البحري والموانئ، وذلك ضمن العلاقات المشتركة بين الأطراف في المذكرة ومع الدول الأخرى،

وعملا بتوصية لجنة النقل في دورتها الثالثة، التي عُقدت في بيروت في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، بشأن ضرورة إيلاء النقل البحري المزيد من الدعم ليواكب ما أنجز في مجال النقل البري، وإعداد الدراسات والمشاريع في هذا المجال، ومن ضمنها مشروع اتفاق للنقل البحري بين الأطراف في المذكرة، وتيسير الوسائل والسبل المناسبة لتحقيق هذه الغاية،

[ENGLISH TEXT - TEXTE ANGLAIS]

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING ON MARITIME TRANSPORT CO-OPERATION IN THE ARAB MASHREQ

Preamble

The Parties to this Memorandum of Understanding,

Guided by Economic and Social Council resolution 1818 (LV) of 9 August 1973, pursuant to which the Economic Commission for Western Asia (ECWA) was established and its duties determined, and its subsequent amendment by resolution 1985/69 of 26 July 1985, whereby the name and duties of the Commission were expanded to include the social aspect; guided also by the goals of cooperation that were laid down in both resolutions;

In an endeavour to establish cooperation and integration between members of the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) in the Arab Mashreq region;

Recognizing that maritime transport plays an important role in strengthening intraregional and foreign trade and promotes the economic and social integration of the ESCWA region and the Arab region in general;

Believing in the need to ensure the systematic development of the national merchant fleets of the region and the balanced development of maritime transport and seaports;

Taking into consideration what is consonant with and does not contradict the agreements, resolutions and arrangements previously agreed upon by the Parties to the Memorandum of Understanding in the framework of the League of Arab States concerning coordination, cooperation and integration between the Arab countries in the field of transport;

Ensuring that the Memorandum of Understanding does not conflict with the regional and international agreements or conventions to which the Parties have acceded;

With the desire of strengthening cooperation and harmonizing and coordinating policies in high priority fields in the maritime transport and port sector, as part of the relationship between the Parties to the Memorandum of Understanding and with other countries;

In accordance with the recommendation made by the Committee on Transport at its third session, which was held in Beirut from 5 to 7 March 2002, to the effect that greater support should be given to maritime transport, in order to ensure that it keeps abreast of the progress made in the land transport field, and for studies and projects to be prepared on the matter, including a draft agreement between the Parties to the Memorandum of Understanding on maritime transport; and that the appropriate means should be made available for that purpose;

Pursuant to resolution 309 of 23 March 2005, which was passed by the Council of the League of Arab States at the Summit level, at its seventeenth ministerial session in Algeria and which aimed at establishing a legal framework for Arab cooperation in various areas of maritime transport and with a view to ensuring the integration and full exploitation of the potentials of the private Arab maritime transport sector;

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

The terms used in the Memorandum of Understanding shall have the meanings set forth below:

National merchant fleets

Vessels belonging to national public and private sector companies or jointly owned with other members, or companies or individuals from other members and flying the flag of a Party to the Memorandum of Understanding.

Seaports and harbours

All the commercial seaports and harbours of the region, regardless of their capacity or size or the commercial purposes to which they are dedicated.

Coastal transportation

Maritime transport between the seaports and harbours of the region, giving due consideration to the systems and legislation of each Party concerning coastal transportation.

International multimodal transport

The term shall have the meaning set forth in the United Nations Convention on the International Multimodal Transport of Goods, namely, "the carriage of goods by at least two different modes of transport on the basis of a multimodal transport contract from a place in one country at which the goods are taken in charge by the multimodal transport operator to a place designated for delivery situated in a different country".

Port State Control

The mechanism for the inspection and control of foreign vessels visiting ports of the region, which is known internationally as Port State Control (PSC).

Marine protection and indemnity club

The club which covers insurance risks for cargo, ships' appurtenances, crew and the losses sustained by a third Party which are not covered by insurance companies.

Ship classification

Control over technical and quality standards by means of the application of the international principles and rules governing the building of ships, alterations to their design and their maintenance, and the issuance of certificates and reports relating thereto.

Article 2. The principles and goals of the Memorandum of Understanding

1. The Parties to this Memorandum of Understanding shall observe the following basic principles for cooperation in the field of maritime transport:

(a) Action to standardize and coordinate the policies of the Parties to this Memorandum of Understanding in fields relating to regional and international maritime transport, seaports and harbours;

(b) With a view to strengthening economic and social development, increase the efficiency and effectiveness of maritime transport-related activities and services and of seaports and harbours. (See attached annex for a map of the network of seaports and harbours and shipping routes in the Arab Mashreq, which does not constitute part of this Memorandum of Understanding and is purely for reference).

2. The Parties to this Memorandum of Understanding shall respect the following goals for cooperation in the field of maritime transport:

(a) To determine and execute harmonized maritime policies that are capable of realizing the sustainable development of the merchant fleets, and to firmly establish cooperation between the Parties to the Memorandum of Understanding at the regional and subregional levels and with all regions and areas;

(b) To hold regular consultations aimed at reaching unified positions at the regional and international levels with regard to maritime transport policies, decision-making and the finding of solutions to specific problems and obstacles in respect of maritime transport policies;

(c) To harmonize the aspirations and positions of the Parties to the Memorandum of Understanding with regard to accession to and implementation of the regional and international agreements and conventions on maritime transport to which they are Parties;

(d) To strengthen bilateral and multilateral cooperation between maritime transport or maritime departments;

(e) To prepare studies that will promote strengthened cooperation in the field of maritime transport and seaport and harbour operations and with all regions;

(f) To take action to strengthen and activate the role of national maritime transport institutions; encourage the activities of transport councils and unions and representative agencies, national shipping lines, national and Arab maritime cooperatives, unions and institutions, and training and scientific research institutes in the maritime field.

Article 3. National merchant fleets

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed as follows:

(a) To carry out and exchange studies and periodic follow-up on the status of national shipping companies, with a view to their development;

(b) To encourage funding institutions within and beyond the region to support the Parties to the Memorandum of Understanding in policies aimed at improving, employing and developing national fleets; to urge the establishment of a special fund to finance the purchase and building of modern vessels, thereby developing national fleets;

(c) To encourage the national shipping companies of the Parties to the Memorandum of Understanding to enter into mutual agreements, covenants and mergers; and to promote the liberalization of comprehensive and effective transport services, including international multimodal transport;

(d) To promote the transportation of goods by national fleets whenever possible, including those involved in trade that is the result of Government assistance and of bilateral

and multilateral trade agreements, while ensuring the high standard and competitiveness of services;

(e) To coordinate and integrate the national fleets of the Parties to the Memorandum of Understanding with respect to the transport of commodities, the exchange of slots and partnerships to ensure the optimal use of fleets; to encourage the establishment of joint marketing networks for maritime transport services at the regional and international levels, by activating the role of such existing specialist unions as the Arab Federation of Shipping and any such unions that are established in the future;

(f) To consolidate and coordinate efforts in following up new developments in the field and the application of international maritime requirements and standards;

(g) To strengthen cooperation with regard to the building, maintenance and repair of vessels.

Article 4. Seaports and harbours

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed as follows:

(a) To simplify and standardize the laws, regulations and procedures that govern the operation of seaports and harbours, including customs, health and administrative procedures, in order to reduce the time spent by vessels in their ports, in accordance with the Convention on Facilitation of International Maritime Traffic and its amendments;

(b) To develop and update the institutional frameworks for seaport and harbour management with a view to achieving greater efficiency;

(c) To standardize tariff, dues and charges structures and statistical systems relating to maritime transport and ports;

(d) To establish cooperation between the Parties to the Memorandum of Understanding with respect to the exchange of expertise in the management and operation of seaports and harbours;

(e) To raise standards of performance and efficiency in seaports and harbours and increase their competitive capabilities;

(f) To diversify the activities of seaports and harbours to include, inter alia, the industrial, commercial and logistical fields and regional and international distribution services;

(g) To exchange information, using electronic data interchange systems, on the shipping lines and vessels operating between seaports and harbours, and the available capacity of national fleets, in order to achieve coordination and integration;

(h) To prepare periodic studies and strategic plans for the development of seaports and harbours.

Article 5. Coastal transportation between the seaports of the Parties to this Memorandum of Understanding

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to develop coastal transportation between their seaports, with a view to increasing the volume of intraregional trade, using the following methods:

(a) By encouraging coastal transportation movements between seaports and harbours and providing facilities and support for national coastal transport companies;

(b) By providing and developing coastal transport services and according them appropriate capacities and facilities;

(c) By facilitating the reception of coastal transport ships and vessels and providing them with the appropriate services and facilities in seaports and harbours;

(d) To simplify and facilitate port and customs procedures and all other procedures relating to vessels and commodities involved in coastal transportation in ports and harbours.

Article 6. Port State Control

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed as follows:

(a) To take action to apply Port State Control to the ships in their seaports and to cooperate in the electronic interchange of data relating to certificates and other documents on those ships;

(b) To establish control centres in ports, standardize the procedures applied and employ specialized, experienced controllers and inspectors, in accordance with the provisions of the relevant international agreements in force.

Article 7. The marine labour force, education and training

The Parties to this Memorandum of Understanding shall observe the following:

(a) Compliance with regional and international laws and standards concerning the marine labour force, living and working conditions on board ship and maritime education, training and qualification;

(b) Accession to regional and international agreements and conventions concerning the marine labour force and education, training and qualification and, in particular, those of the International Labour Organization and the International Maritime Organization;

(c) The employment in national fleets of a marine labour force comprised of their nationals with the necessary qualifications provided for under the international conventions in force. Priority should be given to the national work force through a system for the exchange of marine labourers;

(d) The need to provide practical maritime training opportunities on the vessels of the Parties to this Memorandum of Understanding for student trainees, officers and marine engineers who are nationals of the Parties to the Memorandum and, in particular, of those who do not possess any vessels, to carry out marine service;

(e) The need to establish and support centres and institutions for education, research, training and information on the maritime transport sector, by means of the following:

(i) Establishing a maritime databank in order to store information and permit the Parties to the Memorandum of Understanding to exchange such information electronically;

(ii) Formulating and developing curriculums and systems for maritime training, coordinating training programmes and exchanging training expertise between the Parties to the Memorandum of Understanding.

Article 8. Marine safety and security and the protection of the marine environment

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed as follows:

(a) To comply with the regional and international laws and standards relating to marine safety;

(b) To comply with the regional and international laws and standards relating to the security of ports and vessels;

(c) To comply with the regional and international laws and standards relating to the prohibition, prevention and eradication of the pollution of the marine environment and the preservation of that environment;

(d) To cooperate with the Parties to the Memorandum of Understanding in respect of the fields referred to above;

(e) To exchange, using electronic means, information on security procedures at ports and on board ship;

(f) To exchange, using electronic means, information on rapid intervention plans for the prevention of marine pollution within ports;

(g) To undertake on a periodic and regular basis joint exercises in the prevention of marine pollution;

(h) To coordinate and cooperate in combating marine pollution;

(i) To establish and support marine and environmental safety and security education and training centres.

Article 9. Regional and international conferences

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed as follows:

(a) To coordinate with a view to reaching uniform stances at the regional and international levels;

(b) To participate effectively in international conferences on maritime transport and seaports, in order to be involved in the formulation of regional and international policies and legislation on those issues, while reserving the rights and future of the maritime sector and ports.

Article 10. Maritime protection and indemnity

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to urge national shipping companies to coordinate with maritime protection and indemnity clubs in respect of the insurance of goods and vessels, with a view to gaining relative advantages from such cooperation, and to consider joining the maritime protection and indemnity club of the

Association of Islamic Shipowners, with a view to insuring the ships of the companies of the Parties to the Memorandum of Understanding.

Article 11. Marine insurance

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to encourage dealings with national ship insurance companies.

Article 12. Vessel classification

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to take action to activate the Arab Organization for the Classification of Vessels and to urge those countries that have not yet done so to accede to the agreement concerning the establishment of that Organization.

Article 13. International multimodal transport

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to call for the application of international multimodal transport as part of the Integrated Transport System in the Arab Mashreq (ITSAM) and in accordance with the internationally recognized procedures and instruments concerning the operations of that type of transport; and to accede to the United Nations Multimodal Transport Convention and other relevant conventions.

Article 14. Legislation and procedures

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to develop existing maritime legislation with a view to achieving the goals of developing maritime transport and ports in keeping with the relevant international agreements and conventions.

Article 15. Executive mechanisms

The Parties to this Memorandum of Understanding have agreed to assign responsibility for follow-up and activation of the Memorandum of Understanding to the ESCWA Committee on Transport.

Article 16. Signature, ratification, acceptance, approval and accession

1. This Memorandum of Understanding shall be open for signature by members of the Economic and Social Commission for Western Asia in Damascus, from 9 to 12 May 2005 and thereafter at United Nations Headquarters in New York until 31 December 2005.

2. The members referred to in paragraph 1 above shall become Parties to this Memorandum of Understanding by one of the following means:

(a) Definitive signature, namely, signature without ratification, acceptance or approval;

(b) Signature subject to ratification, acceptance or approval, followed by ratification, acceptance or approval;

(c) Accession.

3. Ratification, acceptance, approval or accession shall be effected by the deposit of the required instrument with the depositary.

4. States other than members of ESCWA may accede to this Memorandum of Understanding upon approval by all ESCWA members Parties thereto, by depositing an instrument of accession with the depositary. The ESCWA secretariat shall distribute the applications for accession of non-members of ESCWA to members of ESCWA Parties to the Memorandum of Understanding for their approval. Once notifications approving such applications are received from all members of ESCWA Parties to the Memorandum of Understanding, the application for accession shall be deemed approved. The secretariat shall notify the depositary of such approval.

Article 17. Entry into force

1. This Memorandum of Understanding shall enter into force ninety (90) days after five (5) members of ESCWA have put their definitive signature thereto, or deposited an instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

2. With respect to any member of ESCWA that puts its definitive signature to the Memorandum of Understanding or deposits the instrument of ratification, acceptance, approval or accession after the date on which five (5) members of ESCWA have put their definitive signature thereto or deposited an instrument of ratification, acceptance, approval or accession, the Memorandum of Understanding shall enter into force ninety (90) days after that member has put thereto its definitive signature or deposited the instrument of ratification, acceptance, approval or accession. With respect to any non-member of ESCWA that deposits an instrument of ratification, the Memorandum of Understanding shall enter into force ninety (90) days after that member has deposited that instrument.

Article 18. Amendments

1. Once the Memorandum of Understanding has entered into force, any Party thereto may propose amendments thereto.

2. Any proposed amendments to the Memorandum of Understanding shall be submitted to the ESCWA Committee on Transport.

3. Amendments shall be adopted if they are approved by two thirds of the Parties to the Memorandum of Understanding that are present at a meeting to be called for that purpose which includes the Parties directly concerned with the proposed amendment.

4. The ESCWA Committee on Transport shall inform the depositary of amendments that are adopted in accordance with paragraph 3 of this article no later than forty-five (45) days after the adoption of those amendments.

5. The depositary shall inform all Parties to the Memorandum of Understanding of amendments thereto that are adopted. Such amendments shall enter into force with respect

to all Parties three (3) months after those Parties have been informed thereof, unless the depositary receives objections thereto from more than one third of the Parties to the Memorandum of Understanding within three (3) months of the date on which they were informed of the amendments.

6. No amendment may be made to this Memorandum of Understanding during the period specified in article 19 below if, upon the withdrawal of one Party, the number of Parties to the Memorandum of Understanding becomes fewer than five (5).

Article 19. Withdrawal

Any Party may withdraw from the Memorandum of Understanding by giving written notice to that effect to the depositary. Withdrawal shall be effective twelve (12) months after that notice has been deposited, unless revoked by the Party before the expiration of that period.

Article 20. Termination

This Memorandum of Understanding shall cease to be in force if the number of Parties thereto falls to fewer than five (5) in any successive period of twelve (12) months.

Article 21. Scope of the Memorandum of Understanding

1. No Party to the Memorandum of Understanding shall be prevented by any part of the text thereof from taking any measures it considers necessary for its internal or external security or in its interests.

2. Information on such measures, which should be temporary, and on the nature thereof, must be notified to the depositary as soon as they are taken.

3. No Party to this Memorandum of Understanding shall be prevented thereby from concluding agreements or treaties on maritime transport, seaports and harbours, guided by the principles and goals of this Memorandum of Understanding whenever possible.

Article 22. The depositary

The Secretary-General of the United Nations shall be the depositary of this Memorandum of Understanding.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Memorandum of Understanding.

Done at Damascus on the ninth day of May 2005, in the Arabic and English languages, which are equally authentic.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

MÉMORANDUM D'ACCORD SUR LA COOPÉRATION DANS LE DOMAINE DES TRANSPORTS MARITIMES DANS LE MASHREQ ARABE

Préambule

Les Parties au présent Mémorandum d'accord,

Guidées par la résolution 1818 (LV) du Conseil économique et social, en date du 9 août 1973, qui a établi la Commission économique pour l'Asie occidentale (CEAO) et fixé ses obligations, et par la modification ultérieurement apportée par la résolution 1985/69 du 26 juillet 1985, qui a étendu le nom et les obligations de la Commission pour y inclure l'aspect social; guidées aussi par les buts de la coopération énoncés dans les deux résolutions,

Déterminées à établir une coopération entre les membres de la Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale (CESAO) dans la région du Mashreq arabe et à réaliser leur intégration,

Reconnaissant que le transport maritime joue un rôle important dans le renforcement du commerce intrarégional et international et favorise l'intégration économique et sociale de la région de la CESAO et de la région arabe en général,

Convaincues de la nécessité d'assurer le développement systématique des marines marchandes nationales de la région et le développement équilibré des transports maritimes et des ports de mer,

Prenant en considération toutes les dispositions conformes et compatibles avec les accords, résolutions et arrangements convenus précédemment par les Parties au Mémorandum d'accord dans le cadre de la Ligue des États arabes concernant la coordination, la coopération et l'intégration entre les pays arabes dans le domaine des transports,

S'étant assurées que le Mémorandum d'accord ne contredirait pas les accords, résolutions et conventions régionaux et internationaux auxquels les Parties ont adhéré,

Soucieuses de renforcer la coopération et d'harmoniser et coordonner les politiques dans les domaines prioritaires que sont le transport maritime et les activités portuaires, dans le cadre des relations des Parties au Mémorandum d'accord entre elles et avec d'autres pays

Se conformant à la recommandation faite par le Comité des transports à sa troisième, session, tenue à Beyrouth du 5 au 7 mars 2002, qui tend à renforcer le soutien au transport maritime pour lui permettre de se tenir à jour des progrès réalisés dans le domaine des transports terrestres, et à promouvoir l'élaboration d'études et de projets en la matière, notamment un projet d'accord entre les Parties au Mémorandum d'accord sur les transports maritimes, en veillant à affecter les moyens nécessaires à cet effet,

Conformément à la résolution 309 du 23 mars 2005, adoptée par le Conseil de la Ligue des États arabes à la Réunion au sommet, tenue à Alger pendant la dix-septième session ministérielle, qui visait à créer un cadre juridique pour la coopération arabe dans divers do-

maines des transports maritimes de façon à assurer l'intégration et la pleine exploitation des potentialités du secteur privé des transports maritimes arabe,

Sont convenues de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Les termes et expressions utilisés dans le Mémorandum d'accord doivent s'entendre comme suit :

Marines marchandes nationales

Navires appartenant à des sociétés privées ou publiques nationales, ou détenus conjointement avec d'autres membres ou avec des sociétés ou des particuliers d'autres membres et arborant le pavillon d'une des Parties au Mémorandum d'accord.

Ports et ports de mer

Tous les ports de mer et ports commerciaux de la région, indépendamment de leur capacité, de leur taille et de leur objet commercial.

Transport de cabotage

Transport maritime entre les ports et ports de mer de la région, dans le respect des systèmes et législations de chacune des Parties concernant le transport de cabotage.

Transport multimodal international

Cette expression a le sens que lui donne la Convention des Nations Unies sur le transport multimodal international de marchandises, à savoir "le transport de marchandises effectué par au moins deux modes de transport différents, en vertu d'un contrat de transport multimodal, à partir d'un lieu situé dans un pays où les marchandises sont prises en charge par l'entrepreneur de transport multimodal jusqu'au lieu désigné pour la livraison dans un pays différent".

Contrôle par l'État du port

Mécanisme de contrôle et d'inspection des navires étrangers mouillant dans les ports de la région, qui répond à ce vocable international.

Mutuelle de protection et indemnisation maritime

Mutuelle qui couvre les risques d'assurance en ce qui concerne la cargaison, les accessoires du navire, l'équipage et les pertes subies par un tiers qui ne sont pas couvertes par les sociétés d'assurance.

Classification des navires

Contrôle des normes de qualité et des normes techniques par le moyen de l'application des principes et règles internationaux régissant la construction des navires, les modifications apportées à la conception des navires et l'entretien de ceux ci, ainsi que la délivrance de certificats et la publication de rapports dans ce domaine.

Article 2. Principes et buts du Mémorandum d'accord

1. Les Parties au présent Mémorandum d'accord se conforment aux principes de base ci-après pour ce qui est de la coopération dans le domaine des transports maritimes :

a) Mesures visant à normaliser et coordonner les politiques des Parties au présent Mémorandum d'accord dans les domaines ayant trait au transport maritime international et régional, ainsi qu'aux ports et ports de mer;

b) À l'effet de consolider le développement économique et social, améliorer l'efficacité des activités et services liés au transport maritime, ainsi que des ports et ports de mer. (Voir en annexe la carte du réseau des ports et ports de mer et des routes maritimes dans le Mashreq arabe, qui ne fait pas partie intégrante du Mémorandum d'accord et figure uniquement à titre de référence).

2. Les Parties au présent Mémorandum d'accord poursuivent les buts suivants en vue de la coopération dans le domaine des transports maritimes :

a) Arrêter et exécuter des politiques maritimes harmonisées susceptibles d'aboutir à un développement durable des marines marchandes, et établir sur des bases solides la coopération entre les Parties au présent Mémorandum d'accord aux niveaux régional et sous régional, ainsi qu'avec toutes les régions et zones;

b) Tenir des consultations périodiques pour définir des positions unifiées aux niveaux régional et international en ce qui concerne le processus décisionnel et les politiques dans les domaines des transports maritimes et l'élaboration de solutions à des problèmes et difficultés concrets dans le domaine des politiques de transport maritime;

c) Harmoniser les aspirations et positions des Parties au Mémorandum d'accord en ce qui concerne l'adhésion aux accords et conventions régionaux et internationaux dans le domaine des transports maritimes et l'application des instruments auxquels elles sont Parties dans ce domaine;

d) Renforcer la coopération bilatérale et multilatérale entre les départements des transports maritimes;

e) Élaborer des études visant à renforcer la coopération dans le domaine des transports maritimes et du fonctionnement des ports et ports de mer, et ce, avec toutes les régions;

f) Prendre des mesures concrètes pour renforcer et dynamiser le rôle des institutions nationales compétentes dans le domaine des transports maritimes; encourager les activités des conseils, des syndicats et organismes représentatifs dans le domaine des transports, des compagnies maritimes, des coopératives, syndicats et institutions maritimes nationaux et arabes, ainsi que des instituts de formation et de recherche scientifique dans le domaine maritime.

Article 3. Marines marchandes nationales

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de ce qui suit :

a) Réaliser des études et échanger celles ci, et assurer un suivi périodique des compagnies maritimes afin de contribuer au développement de celles ci;

b) Encourager les institutions de financement, tant dans la région qu'à l'extérieur de celle ci, à soutenir les Parties au présent Mémorandum d'accord en ce qui concerne les politiques visant à améliorer, utiliser et développer les marines nationales; exiger la création

d'un fonds spécial pour le financement de l'achat et de la construction de navires modernes, ce qui doit contribuer au développement des marines nationales;

c) Encourager les compagnies maritimes nationales des Parties au présent Mémorandum d'accord à conclure des accords mutuels, des pactes et des accords de fusion; promouvoir la libéralisation de services de transport intégrés et efficaces, notamment dans le domaine du transport multimodal international;

d) Promouvoir le transport de marchandises par les marines nationales chaque fois que cela est possible, notamment par les marines participant à des échanges qui sont le résultat d'une assistance des gouvernements et d'accords commerciaux bilatéraux et multilatéraux, en veillant à garantir l'excellence et la compétitivité des services;

e) Coordonner et intégrer les marines nationales des Parties au Mémorandum d'accord pour ce qui est du transport des matières premières, de l'échange d'alvéoles et de partenariats afin de favoriser une utilisation optimale des flottes; encourager la création de réseaux de commercialisation conjointe regroupant les services de transport maritime aux niveaux régional et international, en dynamisant le rôle des fédérations spécialisées existantes, comme la Fédération arabe des armateurs, et de toutes autres fédérations de ce type qui viendraient à voir le jour;

f) Consolider et coordonner les efforts devant permettre de se tenir au courant des évolutions dans le domaine des transports maritimes et de l'application des normes et conditions s'y rapportant;

g) Renforcer la coopération en matière de construction, d'entretien et de réparation de navires.

Article 4. Ports et ports de mer

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de ce qui suit :

a) Simplifier et standardiser les lois, réglementations et procédures régissant le fonctionnement des ports et ports de mer, y compris les procédures douanières, sanitaires et administratives, afin de réduire le temps passé par les navires dans leurs ports, conformément à la Convention visant à faciliter le transport maritime international et aux modifications qui y ont été apportées;

b) Mettre à jour et développer les cadres institutionnels pour la gestion des ports et ports de mer afin d'en accroître l'efficacité;

c) Normaliser les tarifs, les droits et les charges ainsi que les systèmes statistiques concernant le transport maritime et les ports;

d) Établir une coopération entre les Parties au présent Mémorandum d'accord en vue de l'échange de données d'expérience en matière de gestion et de fonctionnement des ports et ports de mer;

e) Relever les normes de performance et d'efficacité dans les ports et ports de mer et améliorer la compétitivité de ceux ci;

f) Diversifier les activités des ports et ports de mer en y incluant, entre autres, les domaines industriel, commercial et logistique et les services régionaux et internationaux de distribution;

g) Échanger des informations, par le biais de systèmes électroniques d'échanges de données, concernant les compagnies maritimes et les navires reliant les ports et ports de mer, ainsi que les capacités disponibles des marines nationales, le tout dans le sens de la coordination et de l'intégration;

h) Élaborer des études périodiques et des plans stratégiques pour le développement des ports et ports de mer.

Article 5. Transport de cabotage entre les ports de mer des Parties au présent Mémorandum d'accord

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de développer le transport de cabotage entre leurs ports de mer, afin d'augmenter le volume des échanges intrarégionaux, grâce aux méthodes suivantes :

a) En encourageant le transport de cabotage entre les ports et ports de mer et en mettant des installations et des structures d'appui à la disposition des sociétés nationales de transport de cabotage;

b) En fournissant et en développant des services de transport de cabotage dotés des installations et capacités requises;

c) En facilitant l'accueil des navires faisant le transport de cabotage et en mettant à la disposition de ceux-ci des services et installations appropriés dans les ports et ports de mer;

d) En simplifiant et facilitant les procédures portuaires et douanières et toutes autres procédures relatives aux navires et aux marchandises dans le cadre du transport de cabotage entre les ports et ports de mer.

Article 6. Contrôle par l'État du port

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de ce qui suit :

a) Prendre des mesures pour soumettre au contrôle par l'État du port les navires mouillant dans leurs ports de mer et coopérer à l'échange électronique de données se rapportant aux certificats et autres documents relatifs à ces navires;

b) Établir des centres de contrôle dans les ports, normaliser les procédures appliquées et faire appel à des contrôleurs et inspecteurs spécialisés et expérimentés, conformément aux dispositions des accords internationaux pertinents.

Article 7. Main d'oeuvre, éducation et formation des gens de mer

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de veiller à ce qui suit :

a) Respect des normes et lois régionales et internationales relatives à la main d' oeuvre, aux conditions de vie et de travail à bord des navires et à l'éducation, la formation et les qualifications des gens de mer;

b) Adhésion aux accords et conventions régionaux et internationaux relatifs à la main d' oeuvre, à l'éducation, à la formation et aux qualifications des gens de mer, en particulier,

aux accords et convention de l'Organisation internationale du Travail et de l'Organisation maritime internationale;

c) Recrutement par les marines nationales d'une main d'oeuvre composée de nationaux possédant les qualifications requises en vertu des conventions internationales en vigueur dans ce domaine. Les nationaux doivent bénéficier d'une préférence, par le biais d'un système d'échange de gens de mer;

d) Nécessité de donner accès à des possibilités de formation maritime à bord des navires des Parties au présent Mémorandum d'accord aux stagiaires, officiers et ingénieurs qui sont des nationaux des Parties et, en particulier, des Parties qui ne possèdent pas de navires;

e) Nécessité de créer et de soutenir des centres et institutions pour l'éducation, la recherche, la formation et l'information dans le secteur des transports maritimes, en mettant en oeuvre les moyens suivants :

i) Création d'une banque de données maritime afin de stocker des données et de permettre aux Parties au Mémorandum d'accord d'échanger de telles données électroniquement;

ii) Conception et élaboration de programmes de cours en vue de la formation maritime, coordination des programmes de formation et échanges d'expériences entre les Parties au Mémorandum d'accord.

Article 8. Sécurité maritime et protection du milieu marin

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de ce qui suit :

a) Se conformer aux normes et lois régionales et internationales en matière de sécurité maritime;

b) Se conformer aux normes et lois régionales et internationales en matière de sécurité des ports et des navires;

c) Se conformer aux normes et lois régionales et internationales en matière d'interdiction, de prévention et d'élimination de la pollution du milieu marin et de sauvegarde de ce milieu;

d) Coopérer dans les domaines susvisés;

e) Échanger, en utilisant des moyens électroniques, des informations concernant les règles de sécurité applicables dans les ports et à bord des navires;

f) Échanger, en utilisant des moyens électroniques, des informations concernant des plans d'intervention rapide visant à prévenir la pollution marine dans les ports;

g) Entreprendre périodiquement et régulièrement des manivres conjointes portant sur la prévention de la pollution marine;

h) Coopérer, en veillant à leur coordination, aux efforts de lutte contre la pollution marine;

i) Concevoir et soutenir des programmes de formation à la sécurité du milieu marin et créer des centres de formation à cet effet.

Article 9. Conférences régionales et internationales

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de ce qui suit :

a) Coordonner les prises de position aux niveaux régional et international;

b) Participer effectivement aux conférences internationales sur le transport maritime et les ports de mer, afin de prendre part à l'élaboration de lois et de politiques régionales et internationales sur ces questions, tout en réservant les droits et l'avenir des secteurs maritime et portuaire.

Article 10. Mutuelle de protection et d'indemnisation maritime

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues d'exhorter les compagnies maritimes nationales à agir de manière concertée avec les mutuelles de protection et d'indemnisation maritime pour ce qui est de l'assurance des navires et des biens, afin de bénéficier des avantages que peut procurer une telle coopération, et d'envisager de devenir membres de la mutuelle de protection et d'indemnisation de l'Association des armateurs islamiques, afin d'assurer les navires des compagnies des Parties au Mémorandum d'accord.

Article 11. Assurance maritime

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues d'encourager les opérations avec les compagnies nationales d'assurance maritime.

Article 12. Classification des navires

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues d'intervenir pour dynamiser l'Organisation arabe pour la classification des navires et d'exhorter les pays qui ne l'auraient pas encore fait à adhérer à l'accord portant création de cette organisation.

Article 13. Transport multimodal international

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de demander qu'il soit fait appel au transport multimodal international dans le cadre du Système de transport intégré dans le Mashreq arabe et conformément aux instruments et procédures reconnus internationalement concernant le fonctionnement de ce type de transport, et d'adhérer à la Convention des Nations Unies sur le transport multimodal international de marchandises et autres conventions pertinentes.

Article 14 . Législation et procédures

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de développer la législation maritime existante, afin de réaliser les buts des transports maritimes et des ports conformément aux conventions et accords internationaux pertinents.

Article 15. Mécanismes d'exécution

Les Parties au présent Mémorandum d'accord sont convenues de charger le Comité des transports de la CESAO de la dynamisation et du suivi du Mémorandum d'accord.

Article 16. Signature, ratification, acceptation, approbation et adhésion

1. Le présent Mémorandum d'accord restera ouvert à la signature par les États membres de la Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale (CESAO) à Damas, du 9 au 12 mai 2005, et par la suite au Siège de l'Organisation des Nations Unies, à New York, jusqu'au 31 décembre 2005.

2. Les membres visés au paragraphe 1 ci-dessus deviennent Parties au présent Mémorandum d'accord par un des moyens ci-après :

a) Signature définitive, à savoir signature sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation;

b) Signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation;

c) Adhésion.

3. La ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion sont réalisées par le dépôt de l'instrument requis auprès du dépositaire.

4. Les États qui ne sont pas membres de la CESAO peuvent adhérer au présent Mémorandum d'accord, moyennant approbation de tous les États membres de la CESAO Parties au Mémorandum d'accord, en déposant un instrument d'adhésion auprès du dépositaire. Le secrétariat de la CESAO distribue les demandes d'adhésion des États qui ne sont pas membres de la CESAO aux États membres de la CESAO Parties au Mémorandum pour approbation. Dès que les notifications approuvant ces demandes ont été reçues de tous les États membres de la CESAO Parties au Mémorandum d'accord, les demandes d'adhésion sont réputées approuvées. Le secrétariat avise le dépositaire de cette approbation.

Article 17. Entrée en vigueur

1. Le présent Mémorandum d'accord entre en vigueur quatre-vingt-dix jours (90) après que cinq (5) États membres de la CESAO y auront apposé leur signature définitive ou auront déposé un instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

2. Pour chaque membre de la CESAO qui appose sa signature définitive sur le Mémorandum d'accord ou dépose l'instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion après la date à laquelle cinq (5) membres de la CESAO y auront apposé leur signature définitive ou auront déposé un instrument de ratification, d'acceptation, d'approba-

tion ou d'adhésion, le Mémorandum d'accord entre en vigueur quatre-vingt-dix (90) jours après que le membre y aura apposé sa signature définitive ou aura déposé l'instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion. Pour chaque État qui n'est pas membre de la CESAO et qui dépose un instrument de ratification, le Mémorandum d'accord entre en vigueur quatre-vingt-dix (90) jours après le dépôt de cet instrument.

Article 18. Modifications

1. Après l'entrée en vigueur du Mémorandum d'accord, toute partie peut proposer d'y apporter des modifications.

2. Toute proposition d'amendement du Mémorandum d'accord est soumise au Comité des transports de la CESAO.

3. Les propositions d'amendement sont adoptées à la majorité des deux tiers des Parties au Mémorandum d'accord présentes à une réunion convoquée à cet effet, cette majorité devant comprendre les Parties directement concernées par les propositions d'amendement.

4. Le Comité des transports de la CESAO informe le dépositaire des amendements adoptés conformément à l'alinéa 3 du présent article dans un délai de quarante-cinq (45) jours à compter de leur adoption.

5. Le dépositaire avise toutes les Parties au Mémorandum d'accord des amendements ainsi adoptés. Ceux-ci entrent en vigueur pour toutes les Parties trois (3) mois après que celles-ci ont été ainsi informées, sauf si le dépositaire est saisi d'objections aux modifications par plus d'un tiers des Parties au Mémorandum d'accord dans un délai de trois mois à compter de la date à laquelle elles ont été avisées de ces modifications.

6. Le présent Mémorandum d'accord ne peut faire l'objet d'aucune modification durant la période visée à l'article 19 ci-dessous, si, suite à la dénonciation du Mémorandum d'accord par une des Parties, le nombre de celles-ci est ramené à moins de cinq (5).

Article 19. Dénonciation

Chaque Partie peut dénoncer le Mémorandum d'accord en adressant à cet effet une notification écrite au dépositaire. La dénonciation prend effet douze (12) mois après la date de la notification, sauf si elle est révoquée par la Partie avant l'expiration de ce délai.

Article 20. Fin

Le présent Mémorandum d'accord prend fin si le nombre des Partie est ramené à moins de cinq (5) pendant une période de douze (12) mois consécutifs.

Article 21. Portée du Mémorandum d'accord

1. Aucune disposition du présent Mémorandum d'accord n'interdit à une partie à celui-ci de prendre toutes mesures qu'elle juge nécessaires pour sa sécurité intérieure ou extérieure ou pour la préservation de ses intérêts.

2. Le dépositaire doit être avisé de l'adoption de pareilles mesures, qui doivent être temporaires, et de la nature de celles-ci, sitôt après qu'elles ont été adoptées.

3. Le présent Mémorandum d'accord n'interdit à aucune des Parties de conclure des accords ou des traités concernant le transport maritime, les ports et les ports de mer, sur la base des principes et buts énoncés dans le Mémorandum d'accord.

Article 22. Dépositaire

Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies est le dépositaire du présent Mémorandum d'accord.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Mémorandum d'accord.

Fait à Damas, le 9 mai 2005, en anglais et en arabe, les deux textes faisant également foi.